

تحليل الاقتصاد البيئي من المنظور المؤسساتي الرأسمالي و المنظور الإسلامي

بن سعيد زمعلاش واري حديجة* ، مختاري فيصل**

الإرسال: 2023/11/05

القبول: 2024/10/28

النشر: .../.../...

ملخص: تساءل الكثيرون عن كيفية تحقيق أقصى استفادة من البيئة والموارد الطبيعية المتوفرة لنا و لطالما حاول الاقتصاديون الغربيون إيجاد حلول لمشكل الندرة في الاقتصاد لزيادة مستوى الرفاه و ضبط الأسعار في السوق و لكن جاء المؤسساتيون للتأكيد على إخفاق السوق في ذلك مادامت هناك تكاليف معاملات غير مسعرة بالشكل الصحيح. البيئة كسلعة عمومية و الآثار البيئية الناجمة عن الإنتاج كلها تعبر عن فشل الأسواق في توزيع الموارد بكفاءة و هذا محور الاقتصاد البيئي. الإسلام منذ قرون كانت له رؤية واضحة لكل ما يتعلق بالاقتصاد و البيئة و المعاملات البشرية من خلال القرآن الكريم و السنة الشريفة و نظراته تختلف عن الدراسات الرأسمالية لحل مشكلة الاقتصاد البيئي.

إشكالية الموضوع تتمثل في: إلى أي مدى يوافق الإسلام تحليل الفكر المؤسساتي لاقتصاد البيئة؟ المنهج المتبع في هذه الدراسة هو التحليل الوصفي لإجراء مقارنة بين الفكر الغربي و الإسلام فيما يخص إشكالية اقتصاد البيئة أما النتائج المتوصل إليها فتتلخص في أن المجتمعات الإسلامية لا تستطيع تبني كل ما جاء في الدراسات الغربية حول موضوع اقتصاد البيئة نظرا لاختلاف خصائص المجتمعات. **الكلمات المفتاحية:** اقتصاد البيئة، التيار المؤسساتي، إخفاق السوق و المنظور الإسلامي.

تصنيف JEL : Q5,B150,01,

Environment economic analysis, institutionlism and Islamic views.**Abstract**

Many economists asked how do we make the most of the environment and natural resources that are available to us; and the economists have always tried to find solutions to the problem of scarcity in the economy in order to increased well-being and to adjust the market's prices. However the institutionalist confirmed that the market failed as long as there are transaction's costs. Market failure means that the allocation of resources is not efficient like externalities and public goods, that is the environment economy.

Islam's views of the environment, economy and human transactions are very clear through the Qur'an and Sunna and this religion has a different view than the capitalist studies regarding the issue of the problem of environment economy.

*أستاذة، جامعة معسكر ، الجزائر ، khadidja.bensaidzema@univ-mascara.dz، (المؤلف المرسل)

**أستاذ التعليم العالي، جامعة معسكر، الجزائر ، mokhtarifaycal@univ-mascara.dz

The problematic is "what extent Islam agree with the institutional analysis on the issue of the environmental economics". The methodology used in this study is descriptive analysis in order to make a comparison between Islam and others studies. Finally we concluded that Islamic societies cannot apply what was stated in other studies on the subject of economic environment because the characteristics differ.

Keywords: environment economic, institutionalism, market failure and Islamic view.

JEL Classification : Q5,B150,01,

مقدمة

يعوز البعض سبب المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم إلى سيطرة التزعة المادية منذ تقريبا ظهور الثورة الصناعية و الاهتمام العالمي المتزايد بالجانب الكمي للتطور الاقتصادي و كذا زيادة معدلات الربح المبنية على تعظيم المكاسب و المنافع و التقليل من التكاليف و الأعباء - من المنظور الاقتصادي دائما- الأمر الذي تسبب في ظهور شرح واضح مابين نمو اقتصادي economic growth و التدهور البيئي environment degradation و أضرار اجتماعية لا تعد و لا تحصى بفعل صعوبة تقديرها رياضيا و إحصائيا.

نظرا للعلاقة المتينة بين البيئة و الاقتصاد فإنّ الحديث عن البيئة من المنظور الاقتصادي يقودنا للحديث عن علم الاقتصاد البيئي، و تكمن أهمية هذا الأخير في الحقيقة أنّ كافة الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة من خلال ما تقدمه من موارد مختلفة من جهة و باعتبارها المكان الذي يستوعب كلّ النفايات و بقايا الإنتاج بمختلف أشكاله من جهة أخرى. و لأن السوق هو حلّ الوصل ما بين البيئة و ما ينتجه الاقتصاد فإن أهمّ المشكلات الاقتصادية يتمّ حلّها عن طريق السوق كونه المسؤول عن تخصيص الموارد بكفاءة و لكن هناك حالات يعجز فيها السوق - أو يفشل- في عملية التخصيص الكفء للموارد كحالة البيئة و مكوناتها باعتبارها سلعة عمومية، كحالة حقوق الملكية و كحالة الآثار الخارجية أيضا. هذا ما اقره و أكدّه المؤسسون في حديثهم عن السوق و نال بفضلهم كل من الاقتصادي كوز و وليام سن جازني نوبل في الاقتصاد باعتبار أن التدهور البيئي هو مؤشّر على تدهور آليات السوق و إخفاقها.

إذا كانت هذه هي النظرة الغربية لآليات السوق و التدهور البيئي ما يشكل عائقا أمام استدامة التنمية الاقتصادية في المستقبل نتساءل إن كانت نظرة الإسلام هي ذاتها و تؤكد ما جاء به أولئك الاقتصاديون من خلال الاشكالية المطروحة أنفا. للإجابة عن الإشكال المطروح لابد من فهم مبادئ النظرية المؤسسية أولا و شرح علاقتها بنظرية تكاليف المعاملات تمهيدا لدراسة علاقتها بالاقتصاد البيئي. باختصار تُزوّد البيئة الاقتصاد بالمواد الخام التي تتحوّل إلى منتجات استهلاكية من خلال عملية الإنتاج و الطاقة التي تُغذّي عملية التحوّل، ثمّ إنّ عملية التحويل تلك تعود إلى البيئة في شكل نفايات.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة و تحليل الاقتصاد البيئي من منظور الفكر المؤسساتي (الغربي) و من منظور الشريعة الإسلامية و ذلك بالتركيز على فشل الأسواق في تخصيص الموارد كأحد الركائز الهامة لموضوع الاقتصاد البيئي و خاصة الموارد الطبيعية و تكمن أهمية بحثنا في إدراك الحل الإسلامي لمشكلة الاقتصاد البيئي.

1. النظرية المؤسساتية و إخفاق السوق:

1.2 الفكر المؤسساتي

كثيرون مهدوا للفكر المؤسساتي و لكن جذور هذا الفكر في الاقتصاد و بقواعده الواضحة تعود إلى النرويجي فبلان ثورستن (Veblen TORSTEIN 1929-1857) أواخر القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة و بالأخص بداية القرن العشرين حيث أكد على ضرورة خلق مؤسسات قادرة على دعم نشاط الأفراد في المجتمع و توجيه سلوكياته الإنتاجية مما يحرك الاقتصاد بطريقة تراكمية و يدفع به إلى تكثيف تبادلاته الخارجية. انتقد ثورستن في كثير من المرات النظرية الاقتصادية للكلاسيكيين الجدد و اشتهر بفكرته عن "الاستهلاك التفاخري" (كما و اشتهر بكتابه " نظرية الطبقة المرفهة" 1899 لُيِّن أن تصرف هاته الطبقة قد يختلف عن السلوك العام لبقية الأفراد، و هؤلاء من أهم الأطراف التي لا ترض التنازل عن رفايتها لاقتسامها مع آخرين كالضرائب) مُفنداً بذلك علاقة سعر السلعة بالطلب عليها عند بعض المستهلكين كما و انتقد المؤسساتيون فكرهم القائلة أن المعلومة مجانية و غير مكلفة و من هنا كان منطلق فكرة تكاليف المعاملات التي عُرف بنظرها الاقتصادي كوز.

بُنيت النظرية المؤسساتية على انتقادات النظرية الاقتصادية التي تركز في اهتمامها على الأصول الإنتاجية في البلد و على خلق أسواق منتجة كفيلة بخلق تنمية اقتصادية و التي ترى أن الناتج الوطني الإجمالي (the PNG Gross National Product و متوسط دخل الفرد (the Gross National Product per capita) وسيلتان لقياس الأداء الاقتصادي و لا تولي اهتماما لكيفية خلق الأسواق و لا لنوعية المؤسسات التي يجب توفرها كقاعدة أساسية قبل كل شيء.

جدد كل من مارتش و أولسن (James G. March and Johan P. Olsen) الفكر المؤسسي من خلال مقالتهما بعنوان " المؤسساتية الجديدة: العوامل التنظيمية للحياة السياسية" (Olsen, 2005) و دعم الاقتصادي رونالد كاوز (Ronald Coase، الحائز على نوبل 1991) التيار من خلال مقالته " طبيعة الشركة" The Nature of the Firm سنة 1987 و كانت كتمهيد لنظريته عن تكاليف المعاملات و يرى كوز أن المؤسسة (المنظمة) وجدت نظرا لإخفاق السوق. و اشتهر التيار المؤسساتي الجديد باقتصاديه Ronald Coase وروالد كاوز و أوليفر وليام سن Oliver Williamson و بدأت النظرية المؤسساتية باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي في مقدمتها المقارنة بين العائد و التكلفة لأي مشروع يتم خلقه. و كوز له كتاب آخر " مشكلة التكاليف الاجتماعية The Problem of SochialCoasts" (lasserre, 1994, p. 387) ركز فيه على تكاليف المعاملات بين الأفراد التي لم تكن تؤخذ في الحسبان في سنوات سابقة.

2.2 فشل الأسواق و تكاليف المعاملات

لتوضيح فكرة المؤسستين عن سبب فشل الأسواق في ضبط نظام الأسعار (أي عدم قدرة الأسواق على تخصيص الموارد بكفاءة) لابد من التعرّيج على بداية ظهور الأسواق إذ لم تكن العلاقات البشرية متشابكة كما هي عليه الآن في تلك المجتمعات القديمة و لا ممتدة إلى ما وراء البحار و المحيطات و كان تعاملهم آنذاك أشبه بالتبادل الذاتي

(الشخصي) *personnel transactions* فكانت تكاليف تعاملاتهم تكاد تكون معدومة أمام تكاليف الإنتاج التي كانت تعرف ارتفاعا نظرا لنقص الخبرة و التقنية و أهم من ذلك الافتقار للتخصص و تقسيم العمل الذي ذكره آدم سميث في كتابه ثروة الأمم و الذي يراه عاملا أساسيا في اتساع فجوة التبادل بين الدول و ثرائها. يرى التيار المؤسسي الجديد أن التحول من عالم التبادل الذاتي إلى عالم التبادل غير الذاتي (المتعدي) *impersonnel transactions* بمثابة مشكلة عويصة في مسار التنمية الاقتصادية، أي الانتقال من مرحلة التبادل البسيط إلى مرحلة المعاملات المعقدة (يجدر الذكر أن التبادل *exchange* يكون على كميات محدودة و على المدى القصير و أساليب بسيطة و غير مكلفة أما المعاملات *transaction* فتكون على كميات كبيرة و على المدى البعيد و تحتاج لعقود التوثيق *(contrat)*.

الانتقال إلى عالم التبادلات المتعدية للأقاليم و الدول و ضرورة توسيع الأسواق الداخلية يستدعي قواعدا و ضوابطا لحماية المتعاملين من كل أعمال النصب و التحايل و ما شابه من جهة، و من جهة أخرى سن تشريعات قضائية و قوانين تنظيمية لهذه المبادلات حتى لا تتجاوز حدود التعامل المشروع و كذا لتشجيع و توسيع كل نوع من المبادلات تساهم في التنمية المحلية للإقليم.

فعلا، انخفضت تكاليف الإنتاج *production's cost* في الوقت الذي انفتح العالم على المبادلات و صارت المجتمعات أكثر تخصصا و شهدت تحسنا في مستويات معيشة الأفراد عن ذي قبل و تراكما في رأس المال، لكن و في المقابل، اتساع دائرة المبادلات ساهمت في رفع تكاليف تلك المعاملات و تفاوتها نظرا لاختلاف طبيعة المجتمعات و الأفراد، و لأنّ التبادل يستدعي معرفة شاملة عن المتعامل الآخر و متى غابت تلك المعرفة أو نقصت ساهم الأمر في ارتفاع التكاليف أكثر، من هنا ظهر مفهوم تكاليف المعاملات.

مفهوم حق الملكية *property rights* ساهم هو الآخر في إخفاق الأسواق من وجهة نظر المؤسسين، يرى المؤيدون لهاته الفكرة أن الافتقار لهذا الحق يعني لا تحفيز و لا تشجيع للأفراد و المؤسسا في القيام بالاستثمارات إذ "يرى البراليون أن لكل شيء مالك" (ahmed, 2015, p. 19) و بالتالي لا إنتاجية ما داموا لا يتمتعون بضمان ملكيتهم، و يرى كاوز أن "التخفيض من تكاليف التعامل و دعم حقوق الملكية بشكل واضح يجعلان السوق تتجاوز مشكلة الآثار الجانبية دون الحاجة إلى فرض رسوم و ضرائب على المتسببين فيها" (sTRENGER, 2005).

كما يرى أصحاب نظرية الملكية أنها تشتمل على حق استعمال الأصل *usu* و حق امتلاك المداخل الناتجة عن الأصل *fructus* و حق التصرف في الأصل *abusus*. و اتضحت العلاقة بين نظرية التكاليف *cost theory* و حقوق الملكية *property rights* في إطار الفكر المؤسسي.

ذكر أستاذ الاقتصاد Brasseul في مقاله عن المؤسسات و التنمية متحدثا عن تكاليف المعاملات أنه "في مجتمع معقد فإن أغلب الأفراد - من المحامي إلى المحاسب، من رجل السياسة إلى المصرفي- ليسوا ملزمون مباشرة بالنشاط الإنتاجي و لكنهم ملزمون بنشاطات موجهة لتخفيض تكاليف المعاملات التي تشكل حوالي نصف الناتج المحلي الخام *Net Domestic Product*، مصنفة في ثلاث فئات":

- تكاليف البحث *search and information cost* لكل معلومة سألقة تخص التبادل.
- تكاليف التفاوض *bargaining costs* اللازمة عن تحديد شروط التبادل.
- تكاليف التنفيذ (التطبيق) *policing and enforcement costs* للعقود و الاتفاقات بالمعنى الواسع.

يرى الاقتصادي كوز أن المؤسسة ما كانت لتنشأ لو لا ارتفاع تكلفة التوريد في السوق ما يجعل المؤسسة بديل له مادامت تكاليفه أقل و هذا الأمر يعتبر وسيلة ضغط على مدراء المؤسسات لضمان استمرار مؤسساتهم، هذه الفكرة طورها ويليام سن حيث مدج فكرة تكاليف المعاملات مع الرشد المقيد أو المحدود و المقصود به أن الأفراد يجهلون حثيات المعاملات التي يقومون بها إذا أخفى آخرون معلومات تخص هذه المعاملات خدمة لمصالحهم مما يرفع معدل المخاطرة و هذا ما سماه وليام سن انتهازية الأفراد و التقليل منها يزيد من تكاليف المعاملة كما يرى وليام سن أن وجود المؤسسة كاف لتقليص تكاليف الصفقات و العقود.

3. الرفاه الاقتصادي أم الاستدامة البيئية؟

1.3 النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية و الرفاه

ساهم العديد من الاقتصاديين في تطوير نظرية النمو الاقتصادي كأمثال Haroud 1939 ، Shumpeter 1943، و Domar 1947، ثم Solow 1956 للبحث في جوهر اختلاف الدول من حيث الغنى و الفقر ثم ظهرت نظريات النمو الداخلي الأكثر عمقا في التحليل من سابقتها من روادها Romer . حاول رواد هذه النظرية التركيز على النمو الاقتصادي للدول و لكن الاقتصاديين أصحاب النظرة البيئية الاجتماعية يرون أن النمو الاقتصادي غير كاف البتة للحفاظ على رفاهية الشعوب و خاصة الأجيال القادمة.

لا يختلف اثنان أن علم الاقتصاد يبحث في كيفية استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع و الخدمات لإشباع متطلبات البشر و حتى يكون المورد الطبيعي في دائرة الاستغلال الاقتصادي لإشباع حاجة معينة لابد من توفر المعرفة، المهارة و تقنيات استخراج أو استخدامه من جهة، و من جهة أخرى لابد من وجود طلب على هذا المورد بأي شكل كان، لذا فحديثنا عن الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية يقتضي الإشارة إلى أن منها ما هو متجدد بطبيعته بغض النظر عن الكمية المستغلة كالهواء و الشمس و منها ما هو غير متجدد.

جاءت الثورة الصناعية لتدعم هذه النظرة المادية فكان أن تسببت في حرق كميات ضخمة من الفحم و الغاز الطبيعي لتلبية متطلبات البشر حينذاك. تسبب هذا الاحتراق بعد زمن في ظاهرة التدهور البيئي عن طريق ما يسمى بالدفينة و الاحتباس الحراري global warming و تدهور النظام الحيوي مما أدى إلى ذوبان الجليد، ارتفاع مستوى البحار و ظهور العديد من الكوارث الطبيعية الحادة كالفيضانات و الأعاصير و الأسوأ أنها عابرة للحدود و القارات ناهيك عن الاستغلال المفرط و الاستنزاف للموارد الطبيعية الناضبة، "فالتنمية المتسارعة جعلت البشرية في ازدهار غير مسبوق و النظام الايكولوجي في أزمة غير مسبقة" (cacheux, economie de l'environnement, 2015, p. 07).

و من هذا المنطلق ظهر ما يعرف بمحدود النمو limits to growth نتيجة الآثار السلبية التي نجمت عن عملية النمو الاقتصادي (و الذي كان يتركز على الرفاه المادي) فكان الأثر على مستوى البيئة الطبيعية و النظام الايكولوجي ككل، و على المستوى الاجتماعي كالتوزيع غير العادل للثروات بالإضافة إلى تدهور الجانب الصحي، .. هذه التأثيرات دفعت بدول العالم إلى استحداث مصطلح التنمية المستدامة sustainable development ، فكان الاقتصاد و المجتمع و البيئة بمثابة الأعمدة التي لا يمكن استبعادها في البحث عن الرفاه و التطور، و ظهر هذا المفهوم بالضبط في تقرير برانت لآبد عام 1987 و تم تكريسه رسميا في أجندا 21 ضمن الإعلان العالمي للأمم المتحدة للبيئة و التنمية بربو دي جانيرو عام 1992، و يمكن تعريف الاستدامة أنها عدم تناقص الاستهلاك المحتمل للفرد

بالمعنى الواسع بإمكانية الاستهلاك تتعلق بدورها بإمكانية الإنتاج مستقبلاً" (Jon nicolasen, Economie et Environnement : problèmes et orientations possibles, 1994)

2.3 الرفاهية في ظل الاستدامة البيئية

إن رفاه المجتمع و حالة الاكتفاء التي يصل إليها ترتكز أساساً على عملية التفاعل ما بين أربع عناصر تمثل المحيط الاقتصادي، البشري، الطبيعي و المحيط الاجتماعي المؤسساتي. بما يُعرف برؤوس أموال الرفاه well-being capital و بالتالي نلاحظ أن البيئة هي إحدى ركائز الرفاه متى ما أُهملت أو أُستُترفت أدى ذلك إلى الحد من رفاه المجتمعات عامةً لأنها سلعة عمومية عالمية و إلحاق الضرر بها في إقليم ما من العالم لا يمنع من زحف الضرر إلى بقية الأقاليم و ما يشكل ثقب الأوزون عنّا بعيد، و لكن عمومية هذه السلعة قد أساء البعض فهمها فتصرفوا فيها و كأنّ لهم حرية تدميرها متناسين أنّ للجميع حقّ فيها و من واجب الجميع الحفاظ عليها.

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادي ريتشارد ايسترلين Richard Easterlin -و الذي اشتهر بمفارقة ايسترلين- و من خلال مقاله الذي نشره عام 1974 توصّل إلى أنّ ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الخام لا يُترجم بالضرورة بارتفاع رفاه الأفراد و متسائلاً عن قدرة النمو الاقتصادي في جعلنا أكثر سعادة ! و كأنّه من خلال هذا السؤال الوجيه يودّ الإشارة إلى أنّ النمو الاقتصادي مجرد وسيلة لا بدّ أن نُحسن استخدامها للوصول إلى مبتغانا.

يتفق جميع الاقتصاديون على أنّ النمو الاقتصادي المرتكز على زيادة الدخل و معدلات النمو و إن كان يؤدي إلى رفاه المجتمعات على المدى القصير فإن ذلك لن يستديم ما لم يأخذ في الحسبان عوامل أخرى اجتماعية و بيئية، ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة و هي التي "تستجيب للاحتياجات الحاضرة دون التقليل من إمكانية الأجيال القادمة من إشباع احتياجاتها" (Godard, 2008) (تقرير Brundtland CMED 1988) (Olivier Godard 2008, p11).. و يرى آخرون وجوب " إدراج التنمية في إطار مرجعي أوسع من الحاضر، قرارات المدى القصير تُخدم المدى البعيد و قرارات الإقليم المحلي تتسع لمجال أكبر تفادياً لتلك المشاكل كإلحترار و الأوبئة" (Godard, 2008) منذ ذاك الزمن لم يكن يعلم الباحث أن كوفيد 19 سيُصغر العالم و يغلقه و يعزله فرداً فرداً و يغيّر أولوياته لمجرد أن فيروس ظهر في بقعة من العالم و اتسع ليشمل الكرة الأرضية، سبحان الله!

التنمية المستدامة و في إطار الحفاظ على البيئة دائماً فإنها تهدف إلى ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية هذه الاحتياجات للأجيال المستقبلية فهي تسعى للبحث عن التوازن و العدالة ما بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة و رعاية الحقوق الاجتماعية للأفراد في إطار ما يعرف بالنطاقات الثلاث للتنمية المستدامة، لذا غالباً ما يترأس هذا المصطلح تلك النقاشات الدائرة حول البيئة و الاقتصاد لضمان عامل الاستدامة و الاستمرارية، مثلاً توجد عدة "أنظمة بيئية لتحقيق الكفاءة البيئية مثل المعيار البريطاني BS7750، البرنامج الأوروبي لتدقيق و إدارة البيئة EMAS، مسودة ايزو 14000 منظمة المقاييس الدولية". (سليمان، 2017، صفحة 19)

4. إخفاق السوق و الاقتصاد البيئي

1.4 مفهوم إخفاق (فشل) الأسواق

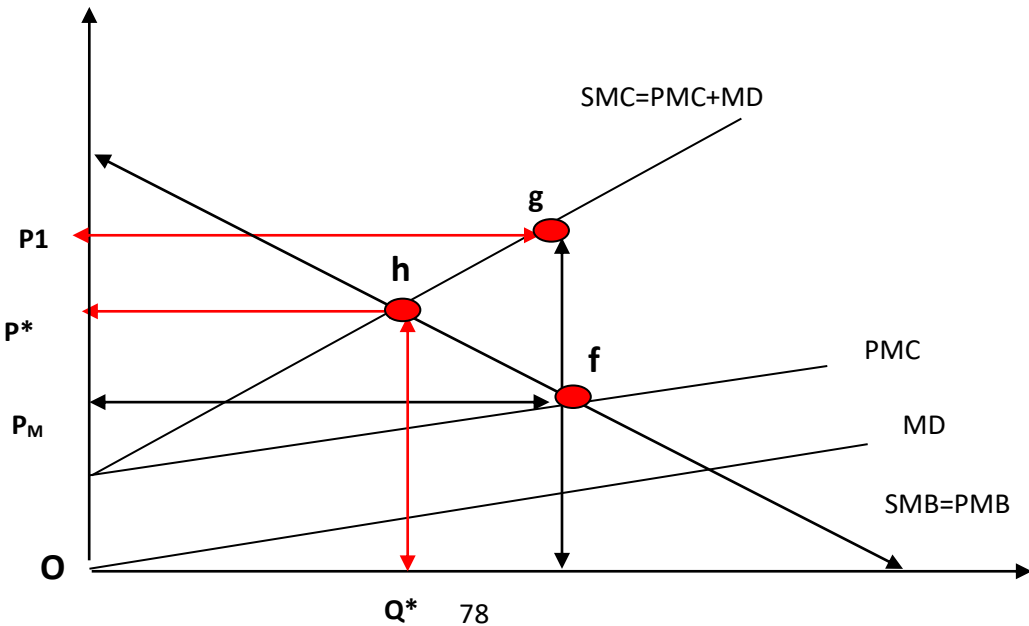
كان الحديث عن القيم البيئية و الايكولوجية في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي من دون جدوى نظراً لعدة أسباب من بينها مجانية السلع البيئية في نظرهم و لكن مع تزايد ظاهرة التدهور البيئي (ضباب لندن سنة 1953 الناجم عن شدة التلوث كان كفيلاً بحجب الرؤية في وضوح النهار و أدى إلى وفاة حوالي 4000 شخص "سميث،

(2014، صفحة 12) فكان لابد من دراسة فرع جديد "يهتم بدراسة البيئة و الموارد الطبيعية من وجهة نظر اقتصادية "الاقتصاد البيئي environmental economic" نظرا لتلك الآثار التي يمكن أن تنجم عن إتباع سياسات بيئية معينة، و "تشمل القضايا البيئية تكاليف و فوائد السياسات البيئية البديلة لمعالجة تلوث الهواء و نوعية المياه و المواد السامة و النفايات الصلبة و الإحتترار العالمي" (وكيبديا، 2023). أدخل علم الاقتصاد البيئي مفاهيم جديدة على التحليل الاقتصادي فمثلا بعدما كان تحليل التكلفة /العائد مادي بحث صار تحليلا اقتصاديا بيئيا اجتماعيا ما يتوجب تقديره نقديا (فما يعتبر فائدة أو تكلفة في الاقتصاد الجزئي قد لا يتضمن بالضرورة فائدة في تكلفة الاقتصاد الكلي).

هنا يظهر إشكال آخر يتعلق بحدود رفاهية الأفراد و كيفية ضبطها ما بين مؤيد للبيئة و معارض أو غير مهتم باستيعاب التأثيرات البيئية internalize environmental effects و كان لزاما استحداث مصطلح جديد لضبط التلوث و الضرر الذي تسببه بعض المؤسسات أثناء العملية الإنتاجية ما يعرف بالتلوث الأمثل optimal pollution و تحقيق ذلك يكون عن طريق ما يسمى بسوق الحق في التلوث pollution right market.

نعود هنا للحدث من جديد عن فشل الأسواق في ضبط الأسعار و تخصيص الموارد بفعالية نظرا لعلاقة هذا الفشل بشكل أو بآخر بالاقتصاد البيئي. "ذكر هانلي شروخان وايتفي كتابه الاقتصاد البيئي 2007 : يحدث فشل الأسواق عندما يخفق السوق في توزيع الموارد المحدودة من أجل إدراك أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية. هناك فارق بين ما يفعله الشخص العادي في ظل أسعار السوق و بين ما قد يرغب المجتمع له أن يفعل لحماية البيئة. و هذا الفرق يعني تبديد الموارد أو انعدام الكفاءة الاقتصادية و عليه فإن إعادة تخطيط توزيع الموارد يمكنه جعل شخص واحد على الأقل أفضل حالا من دون أن يتضرر أي شخص آخر و تتضمن الأشكال العامة لفشل السوق تأثير العوامل الخارجية على غير المساهمين و عدم الاستبعاد و عدم المنافسة" (وكيبديا، 2023) و بالتالي فشل أو إخفاق السوق يعني عدم كفاءته في احتساب جميع التكاليف (الخاصة و الاجتماعية) لتحديد سعر سلعة أو خدمة ما و هذا راجع لعدة أسباب أهمها التأثيرات (الآثار) الخارجية، السلع العامة و حقوق الملكية.

يمكن القول أن كفاءة السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية لإنتاج سلعة ما تتحقق عندما يقوم المنتجون بإنتاج كمية معينة من سلعة ما تساوي الكمية التي يطلبها و يرغبها المستهلكون من هذه السلعة أي عندما يتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض و ذلك في حالة عدم وجود آثار خارجية سالبة $P=MC$ أي عندما يتساوى سعر السلعة مع التكلفة الحدية للسلعة كما هو موضح في المنحنى أدناه:



$$Q_M$$

MD هو الضرر الحدي للتلوث و يقصد به الزيادة في القيمة الكلية للتلف الذي يحدثه التلوث في البيئة مع زيادة إنتاج هذا المشروع لوحدة واحدة.

PMC التكلفة الحدية الخاصة للمشروع و يقصد بها المبلغ الذي يتحمله المشروع لإنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة.

SMC التكلفة الحدية الاجتماعية و تساوي مجموع الضرر الحدي و التكلفة الحدية الخاصة.

PMB المنفعة الحدية الخاصة و هي المنفعة التي يحصل عليها المستهلك نتيجة استهلاكه لوحدة واحدة من سلعة معينة
SMB مجموع المنافع الحدية الخاصة.

OQM حجم الإنتاج التوازني لإنتاج المشروع الملوث للبيئة و يتحدد عندما يتقاطع منحنى PMC مع منحنى PMB

OQ* حجم الإنتاج التوازني من وجهة نظر المجتمع و هو الحد الأدنى و يتحدد عندما يتقاطع منحنى SMC مع منحنى SMB

PM هو السعر السوقي الذي يدفعه المستهلك في حالة عدم وجود آثار خارجية سالبة و يتحدد عندما يتقاطع منحنى PMC مع منحنى PMB

P1 هو السعر الذي يدفعه المستهلك في حالة وجود آثار خارجية سالبة.

المنحنى أعلاه يوضح العلاقة بين تكلفة مشروع ما و المنفعة المتحصل عليها منه و النقاط التي يلتقي فيها التوازن من عدة أوجه، فالإنتاج و النمو قد يرتفع ماديا و ينهار اجتماعيا و إن لم يحدث الخلل على المدى القصير لا بد أن يحدث على المدى البعيد أو المتوسط و قد يكون من الصعب استيعاب الآثار السلبية الناجمة أو معالجتها هذا إن لم تكن تكلفة المعالجة باهضة الثمن كما و من الصعب جدا تقدير هذه التكلفة.

2.4 الآثار الخارجية:

لفهم الآثار الخارجية أكثر سنأخذ مثال عام لمؤثر خارجي: (الحاج، 2004)
نفترض أن هناك منتجين رقم 1 و رقم 2، المنتج رقم 1 ينتج السلعة X و يقوم ببيعها في سوق منافسة حرة لكن افترض أن إنتاج X يخلق تكلفة جانبية $e(x)$ على المنتج 2 (مثلا كمية X وحدة من التلوث تنتج من إنتاج X وحدة من السلعة و هذا التلوث يؤدي المنتج بمقدار $e(x)$. افترض أيضا أن سعر السلعة X في سوق المنافسة الحرة هو p مع تجاهل السلعة المنتجة بواسطة المنتج الثاني لأنها لا تنتج معها أي تلوث.

$$\pi_1 = \max[pX - c(x)] \quad \pi_2 = -e(x) \text{ يعظم كل من المنتجين أرباحه:}$$

حيث π_1 الربح من إنتاج السلعة X بالنسبة للمنتج i

$C(x)$ دالة تكلفة إنتاج x (افترض أنها تستوفي الشروط العادية)

$e(x)$ دالة التكلفة الخارجية في إنتاج x (افترض أنها تستوفي الشروط العادية)

و باستخدام التفاصيل نصل إلى الحل الأمثل من وجهة نظر المنتج 1 لقيمة x و الذي يحل المعادلة:

$$P = C'(x) = x^q$$

هذه الكمية المنتجة من السلعة x^q بالرغم من أنها تعظم أرباح منتجها إلا أنها كبيرة جدا من وجهة نظر المجتمع. و تجدر الملاحظة هنا أن x^q تستوفي شرط تساوي المنفعة الحدية الخاصة و التكلفة الحدية الخاصة في إنتاج x . و حتى تتعرف على كمية x الواجب إنتاجها من وجهة نظر المجتمع يجب أن تأخذ تكلفة التلوث بعين الاعتبار عند تحديد الكمية المنتجة من x . و كأننا نود القول أن رفاه المجتمع لا يتحدد بالضرورة بالكميات المنتجة بل بنوعيتها و أهميتها و مدى صحتها على الفرد و بيئته الطبيعية و هنا أود القول أن للإسلام نظرة خاصة سنتعرف عليها لاحقا و قد تختلف عن نظرة المجتمعات الرأسمالية التي تسعى إلى توفير كل شيء و بكميات معتبرة لأفرادها ما يعودهم على البجوحة الاقتصادية و البذخ و ينسيهم قيمة الأشياء التي خلق الله في الطبيعة و قد يؤدي بهم الأمر أيضا إلى الإسراف في الإنفاق دون عقلانية و رشد.

بالعودة إلى مشكلة الآثار الخارجية نجد أنها كانت و لازالت مستعصية و بتحليل الفقرة أعلاه فكتيرون يرفضون التنازل عن مستوى رفايتهم لأي سبب كان فما بالك للتخفيف من أثر الخارجية السلبية و الذي يحتاج إلى كثير من التنازلات و عادة الفئة الراضية هي تلك التي تعودت على البذخ كما حدث في بريطانيا عام 2010 عندما رفض الارستقراطيون الإجراءات الضريبية المصاحبة لرفع مستوى العاطلين عن العمل و تقديم الرعاية الصحية للفئة الهشة و كاد الأمر أن يؤدي إلى أزمة سياسية آنذاك و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن من النمو الاقتصادي المححف له أبعاد خطيرة على كل المستويات.

يرى الكثير من الاقتصاديون خاصة المنادون بحماية البيئة أن الوسيلة الفعالة للحد أو التقليل من الآثار السلبية هي "استخدام الضرائب و طريقة الأسواق المفقودة" (الحاج، 2004، صفحة 09). هناك من يحاول التخفيف من الآثار عن طريق أساليب استيعابية للنفايات كنموذج (RRT (Pesqueux, 2016, p. 07 و يعني *réutilisation, recyclage et transformation* أي إعادة الاستعمال، التدوير و التحويل و لكن تبقى أساليب استيعابية فقط يعني لا تمتص أصل المشكلة و لكن تخفف من أثر النفايات و خاصة البلاستيكية.

5. التشغيل الأمثل للموارد من منظور الإسلام (تحليل و نقد):

1.5 تحليل الآثار الخارجية من منظور إسلامي:

في هذا الإطار سنحاول تحليل كل ما تم تناوله سابقا من منظور شريعتنا السمحاء، فالإسلام قد جاء للحفاظ على البشرية من كل شر و ضرر فحث على قاعدة لا ضرر و لا ضرار و هي مناسبة جدا لموضوع حماية البيئة الطبيعية، قال صلى الله عليه و سلم: "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة" (البخاري، 2320) و قال عليه الصلاة و السلام: "إن قامت الساعة و في يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها" (الألباني، 371) وإن دل الأمر لشيء فإنما يدل لعظمة الطبيعة عند الله حتى مع قيام الساعة. سخر الله تبارك و تعالى لنا البيئة الطبيعية لخدمتنا و راحتنا و استمرار النسل، قال جل و على: "ألم ترى أن الله سخر لكم ما في السموات و ما في الأرض و أسبغ عليكم نعمه ظاهرة و باطنة" (لقمان، 20)

فلا يجوز إسلامياً للفرد أن يفسد على الجماعة حق الانتفاع بعنصر من عناصر البيئة الأساسية كمن يفسد الهواء بدخان المصانع أو يفسد الماء برمي مخلفات منتجاته في مجرى النهر أو البحر.

من جهة أخرى هناك أضرار مادية تصاحب الإنتاج الحلال مثل تلوث البيئة و إفساد الهواء و تسميم المياه و غير ذلك من الأضرار و هناك الكثير من النصوص الفقهية و الشرعية وجهت إلى ضرورة إزالة الضرر بل و منع الضرر قبل حدوثه كما في قاعدة " درء المفسد مقدم على جلب المنافع" لأن درء المفسد فيه منفعة و بالتالي فإن تحقيق الرفاه الاقتصادي يتكامل مع أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان تحقيقاً للنظرة الشمولية التي يتميز بها الاقتصادي الإسلامي". (صقر، 1980، صفحة 146).

من نظرة تأييد أخرى "الثوابت الإسلامية هي التي تضبط الحركة البشرية و التطورات الحيوية فلا ينفلت زمامها كما وقع لأوروبا عندما أفلتت من عروة العقيدة" (مقري، 2012، صفحة 94) و "ما تميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره هي أن الموارد الاقتصادية يجب أن تتوجه لإنتاج السلع و الخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان" (صقر، 1980، صفحة 43) و لكي نصل إلى مستوى الرفاهية لابد من مراعاة الصالح العام الذي هو المقياس الأساسي و على الإنسان ألا يكون "بإبداعه و إنجازاته يداً تبني و بعدوانه على بيئته يداً تدمر" (ابراهيم، 2018، صفحة 165)، فقد يحقق إنتاج سلعة معينة ربها شخصياً للمنتج لكن هذه السلعة تلحق أضراراً كبيرة بالمجتمع و هي من الأصول التي يتوقف عليها السلوك الاقتصادي الإسلامي كما في إنتاج المخدرات و السكرات. (صقر، 1980، صفحة 45).

2.5 الرفاه و التوزيع العادل للموارد في الإسلام

لو تأملنا معنى الاستغلال الأمثل للموارد في الإسلام لوجدناه المقصود هو العمل الحلال و الرزق الحلال دون أذية أحد على وجه البسيطة فهناك سلع مشتركة قال النبي صلى الله عليه و سلم "الناس شركاء في ثلاث الماء و النار و الكأ" فلا بد من دراسة التأثيرات البيئية و إدخالها في صميم التحليلات الاقتصادية"، و لا نستغرب عن كانت هناك علاقة عكسية "منحنى كزنت" ما بين بعض الملوئين و الناتج الخام للبلد (تقرير البنك العالمي 1992 Stenger, 2005)

في معنى الرفاهية قال النبي صلى الله عليه و سلم "من كان منكم آمناً في سره، معافى في بدنه، له قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها" و هنا قد علمنا نبي الرحمة أن الرفاه هو الراحة النفسية و الروحية التي يتمتع بها المسلم بعيداً عن الأضرار الثلاث المذكورة و هذا يكفيه ليكون سليماً معافى في بدنه و روحه دون إفراط أو تفريط فإن سعى الفرد منا لمنفعة أخرى فلا بد أن تكون في منأى عن إلحاق الضرر بالآخرين. "قد يكون الإنتاج مباحاً في حد ذاته كإنتاج الأقمشة و الأطعمة و لكن المؤسسة التي تقوم بالإنتاج - و البيع - قد تستغل السوق و تمارس سياسة احتكارية و هنا لا يحرم الإنتاج في حد ذاته و إنما يحرم الفعل اللاحق - أي لابد من أن تراعي المؤسسات المنتجة و الموزعة أحكام الشريعة . و قد يمتد التحريم إلى الطريقة التي يتم بموجبها تشغيل العناصر النادرة في العملية الإنتاجية كأن يوظف رأسمال بالربا". (صقر، 1980، صفحة 44) و خير دليل الحديث الشريف "لا ضرر و لا ضرار"، بستان العرفين. رقم 35، حديث حسن.

تتسع دائرة تحريم الضرر في الإسلام لتشمل الفرد و الجماعة بدءاً ثم تتسع فعلى سبيل المثال المشاكل الحضرية تعتبر عند المؤسستين آثاراً سلبية يسببها طرف ما في المدينة "كتهور المشاهد العمرانية و الحركة المرورية الكثيفة و غيرها" (بوجعة، 2016، صفحة 133) و لابد للفرد أن يراعي حقوق الأفراد الذين يقاسمهم المكان. "في نطاق

الاقتصاد الإسلامي يُراعي مبدأ الإيراد الجماعي كمقياس رئيس يخضع له الإنتاج و ليس الإيراد الشخصي (social versus private revenue) فقد يحقق إنتاج سلعة ما ربحاً شخصياً للمنتج و لكن هذه السلعة تلحق أضراراً كبيرة بالمجتمع و الأضرار التي يضاعها الاقتصاد الإسلامي في الحسابان ليست أضراراً مادية فحسب" (صقر، 1980، صفحة 45) قال تعالى: "كلوا و اشربوا من رزق الله و لا تعثوا في الأرض مفسدين. البقرة. 60

في موضوع الملكية العامة قد حسم الإسلام الأمر، قال عليه الصلاة و السلام: "إن لبدنك عليك حقاً و إن لربك عليك حقاً و إن لأهلك عليك حقاً فأعط كل ذي حق حقه". (البخاري) و هنا "الإسلام ينظر إلى الملكية من عدة زوايا بعضها فردي و بعضها اجتماعي واقعي و بعضها لحفظ التوازن السياسي و بعضها لأغراض حركية تطويرية تحفظ لنمط الحياة الإسلامية ستمته المتميزة. الملكية الفردية تتشكل تلقائياً مع المجتمع الإسلامي تعمق مبدأ الشورى و تجعل المتنافس السياسي بل و توزع القوى الاقتصادية بسبب وجود الملكية الفردية و ما تتيحه من فرص الاختيار و البدائل في مجالات العمل و الإنتاج و الاستثمار من شأنه أن يشكل ضابطاً موضوعياً و قيد اجتماعياً." (صقر، 1980، صفحة 52).

النتائج:

نستنتج من هذه الدراسة مجموعة نقاط وأهمها:

- * البيئة الطبيعية في الإسلام مقدسة لدرجة التحفيز على الغرس حتى مع قيام الساعة (حديث الفسيلة).
- * الإسلام في مواقع كثيرة حث على حماية البيئة و على الحفاظ على مواردها الطبيعية (منع الاستنزاف).
- * فشل السوق في نظر الإسلام أقل حدة بكثير من نظرة المؤسساتيين (نظرهم مادية و نظرة الإسلام روحية).
- * الآثار الخارجية الإيجابية في الإسلام لا تلزم على الطرف المستفيد التعويض (احتساب الأجر).
- * الآثار الخارجية السلبية في الإسلام تلزم صاحبها بالكف أو التعويض بقدر الضرر أو أكثر إن كان في إنتاج تلك الخدمة أو السلعة فائدة للصالح العام بمقدار الحاجة فقط (و الله لا يحب الفساد. البقرة 205)
- * الآثار الخارجية في الإسلام يمكن حصرها في معنى الثواب و العقاب و قوله تعالى: و تعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الإثم و العدوان. المائدة الآية 2.
- * القاعدة الفقهية لا ضرر و لا ضرار أي ألا تتسبب في الضرر بقصد أو من دون قصد، قال عليه الصلاة و السلام: "إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها و إذا وقع بأرض و أنتم بها فلا تخرجوا منها" صحيح البخاري رقم 5728. و هذا يدل على حرمة ضرر المسلم لأخيه بعد أن يقع فيه.
- * الالتزام أوامر و توجيهات الإسلام للبيئة الطبيعية و الاجتماعية يغنيان عن الدراسات الأجنبية و التي هي في الأساس ظهرت لتعالج مشاكل محلية كفشل السوق في توزيع الموارد من وجهة نظرهم.
- * الغرب بفكرهم الرأسمالي يسعون إلى تسعير كل فعل مهما كان بسيطاً موجه من طرف لآخر دون قصد أما في الإسلام فالأفعال الخيرية تدرج ضمن الإحسان و الصدقات و لا تستدعي تسعيراً.

الخلاصة 1

الغريب أن العامل البشري و رغم استحالة عيشه لولا البيئة الطبيعية و مواردها المختلفة فهو يعتبر أهم عامل في المشكلة البيئية و الإضرار بتوازن النظام البيئي. إن الفطرة البشرية تستدعي أن يتوسع الإنسان في رغباته و حاجياته

و يسعى لتحقيقها أما و أن يصل لعتبة نضوب مورد حياته و رفاهيته عاجلا أو آجلا فما من خيار أمامه إلا الانتهاء و العقلانية و يُصبح حينها احترام مبادئ التنمية المستدامة مطلبا و واجبا. فالرفاهية في الإسلام محدودة بمفهوم الحاجات السوية للبشر. و هنا جاءت الدول المتقدمة متأخرة لتؤكد على ضرورة دراسة الأضرار التي يمكن أن تحدثها المؤسسة جراء عملية الإنتاج لمنتج مُلوّث بيئيا أو اجتماعيا.

إخفاق السوق و ما يتخوف منه الغرب و يسعى لعد و حصر آثاره الخارجية قد لا يكون عند المسلمين بتلك الحدة و الرهبة، فالآثار الخارجية في الإسلام قد تكون مجرد صدقة لا تستدعي سعرا و لا تقديرا حينما تكون بشكل ايجابي قال عليه الصلاة و السلام: "ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة، و ما سُرق منه له صدقة، و ما أكل السبع منه فهو له صدقة، و ما أكلت الطير فهو له صدقة، و لا يزوره أحد إلا كان له صدقة". (صحيح مسلم). أما و ما تسببه الآثار السلبية لطرف على الآخر و إن كان لابد من حدّها و حصرها و تحمل فاعلها المسؤولية إلا أن الإسلام أيضا كان قد نهي عن الضرر و أقر بجرمة الأذى أي كان نوعه و توعّد فاعله بالحساب و العقاب ما لم ينته.

فالاقتصاد كما يراه الإسلام ليس ذاك العلم المادي متجرد من المبادئ و القيم و إن كانت الموارد الطبيعية وسيلة لبلوغ الرفاه فهي لا تعدو أن تكون غاية وجودنا و مبتغانا. و خير الحلول ما جاء في قوله تعالى من 14 قرنا من الزمن " و ابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة و لا تنس نصيبك من الدنيا و أحسن كما أحسن الله إليك و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين". سورة القصص الآية 77، هذا هو المفهوم المتوازن و المعقول لكل ما جاء في الفكر المؤسسي و ما قبله و ما بعده، فقد جعل الإسلام لكل بشر عقلا و لكل مشكل حلا و لكل مورد حدا و مدا. ختاماً، قال تعالى: "ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس".. ما نُعانيه كبشر هو من صنع أيدينا.

المراجع العربية

Economie de l'environnement et des ressources naturelles. (2005). *organisation internationale de la francophonie* , p. 10.

ahmed, R. (2015). *droits des biens publics*. Algerie: ETCIS.

cacheux, E. L. (2015). *Economie de l'environnement et économie écologique*. paris: Armand colin.

cacheux, E. L. (2015). *economie de l'environnement*. paris: Armand colin.

cacheux, E. L. (2015). *economie de l'environnement et economie ecologique*. paris: Armand colin .

Godard, O. (2008). la pensée économique face a la question de l'environnement. *laboratoire d'econometrie* , p. 11.

Jon nicolasen, A. d. (1994). Economie et Environnement : problèmes et orientations possibles. OCDE , p. 17.

Jon nicolasen, A. d. (1994). Economie et Environnement : problèmes et orientations possibles. OCDE , p. 17.

lasserre, P. (1994). la genèse, les couts de transactions et l'économie de l'environnement. *actualité economique* , p. 387.

Olsen, J. G. (2005). *Elaborating the New Institutionalism*. Oslo: arena centre for european studies.

Pesqueux, Y. (2016). *le dechet*. HAL.

Stenger, P. H. (2005). les grands courants actuels de pensée economie de l'encvironnement. *economie de l'environnement et des ressources naturelles* , p. 10.

STRENGER, P. H. (2005). les grands courants actuels de pensée economie de l'environnement. *Economie de l'environnement et des ressources naturelles* , p. 10.

الألباني، ا. (371). صحيح الأدب المفرد.

البخاري، ص. (2320).

حسن الحاج. (2004). اقتصاد البيئة. المعهد العربي للتخطيط ، صفحة 08.

خلف الله يوجمة. (2016). تخطيط المدن و نظريات العمران. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

سميث، س. (2014). *الاقتصاد البيئي "مقدمة قصيرة جدا"*. مصر: دار هنداوي.

سورة لقمان. (20).

صابر ابراهيم. (2018). *البيئة و التلوث*. اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

صحيح البخاري.

صقر، م. أ. (1980). *الاقتصاد الاسلامي بحوث مختارة*. المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي.

عبد الرزاق مقري. (2012). *مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية*. الجزائر: دار الخلدونية.

لقمان. (20).

وكيببديا/ <http://ar.wikipedia.org/wiki/وكيببديا>. Consulté le 06 13, 2023, sur

ياسمين ممدوح سليمان. (2017). *المحاسبة البيئية*. اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.